

بين ضرورة التعريب و حقيقة الخانات الفارغة في الترجمة

طارق بن عيسى

جامعة بشار-الجزائر-

إن الثقافة لا يمكن أن تعيش في فضاءات مغلقة و لأنها أولا وقبل كل شيء قراءات متعددة في كتاب مفتوح، موضوعه : الإنسان وما حوله، فإنه من الصعب أن تحيا في نظام لغوي و رمزي معزول عن رياح العالم وتغيراته الفكرية ، العلمية و الأدبية. فالثقافة، هي الشكل السامي لتراكم المعارف، و هذه الأخيرة يصعب تنظيمها و توحيدها في نسق علمي ما، من دون المواكبة المستمرة لما يحدث من تطورات وتغيرات في مستوى البنية المعرفية للشعوب و الحضارات الأخرى.و إذا كان عصر المعلوماتية اليوم قد أوجد حركة غير معتادة في اتجاه تقليص الفواصل الزمكانية، و الرمزية لهذا التواصل فإن ذلك لا يعني بأن ما يحدث فيما يتعلق بظاهرة توسع حركة النشر و التوزيع و تسويق و بيع المعلومات و الأفكار و الكتب إلى جانب ترويج السلع و المنتوجات الإستهلاكية، قد حقق الهدف الحيوي الذي تحيا به الثقافات و تنمو، أي التواصل من خلال القراءات المتبادلة للمضامين و التجارب و المحتويات ، عبر ترجمة الكلمة و الخطاب.

صحيح أنه أضحت حركة الترجمة اليوم مع ظهور النظريات و المذاهب الألسنية، تمارس بأكثر سهولة من ذي قبل، و صحيح أيضا بأن نظام المعلوماتية قد نجح في تحقيق وحدة التواصل الرمزية و نظامية جامعة بين لغات و ثقافات مختلفة. إلا أن اتجاهات هذه الحركة، من حيث مصادر التلقي أو من حيث مصادرها النهائية، مازالت تتسم هي الأخرى بالتقلبات التي يفرضها واقع التبادل المتكافئ، اقتصاديا ، ثقافيا و سياسيا بين الدول الغربية و بين بقية البلدان الأخرى بما فيها الدول العربية، و التي تجاور أوروبا جغرافيا بشكل مباشر. بل و حتى هذه الحركة التي خضعت منذ اليوم الأول لمبدأ الريح الإقتصادي و نزاع النفوذ العسكري و السياسي لصالح القوى المتمكنة من تكنولوجيا الإرسال و النشر، لم تكن تمس لا من قريب و لا من بعيد التراث الثقافي و اللغوي للشعوب و الحضارات غير الغربية. و إذا كان الوضع العربي قد انعكس من خلال النتائج التي أدت إليها الحقبة النفطية و التي كرست مبدأ -النقل- عن النموذج الثقافي الغربي بكل أبعاده ، فإن هذه الحركة قد انعكست أيضا على مستوى الإنتاج العلمي في الجامعات و مراكز البحوث العربية، بحيث أصبحت القاعدة المعمول بها الآن، تقوم على اعتماد النصوص الأجنبية في لغاتها أي دونما حاجة إلى ترجمة هذا النص إلى اللغة العربية، فإن هذا الوضع قد أدى إلى تراجع هائل في مستوى إنتاج الكتب و نشرها داخل الدول العربية، و التي أصبحت اليوم من حيث الترتيب الإجمالي في قائمة الدول الأخرى، (دول أمريكا اللاتينية و الإفريقية)، في آخر القائمة بنسبة لا تتعدى 0.9 بالمائة من الإنتاج العلمي للكتب.

ليست الترجمة التي نتحدث عنها هنا لغة فكر أو سياسة بالضرورة، إنها تشمل كل خطاب و كل كلام يوزع بين أفراد المجتمع و داخل مؤسساتهم العلمية، الاجتماعية و الفلسفية، كان ذلك أو أدبا أو غيره.

إن اللغة و مهما كان مجال عملها لا يمكنها أن تسقط من نشاطها الخطابي اليومي و التاريخي و الثقافي عنصريين رئيسيين كل منهما يرمز إلى عمل وظيفي لا يبد منه: الوظيفة الإستعمالية و الوظيفة الرمزية و بين هاتين الوظيفتين يوجد تداخل هام و معقد، ف كلا الوظيفتين تقتضي تمثل النص المترجم تمثلا مدركا لخصائصه البنيوية الكلية و تمثيله في لغة قادرة على تجسيد هذه الخصائص إلى أقصى درجات التجسد هذه الخصائص إلى أقصى درجات التجسد المتاحة. لقد لاحظ عبد القادر الجرجاني متحدثا عن مسألة " البنية و المعنى و الترجمة "، فقال : لو أن مترجما أخذ قولنا "زيد شجاع" و ترجم "شجاع" بالكلمة الموضوعية للشجاعة في لغته، لكان كلامه ترجمة لكلامنا، لكن لو أن مترجما أخذ قولنا "زيد أسد" و فهم منه انه يعني "زيد شجاع"، فترجم أسد بالكلمة الموضوعية للشجاعة في لغته لما كان كلامه ترجمة لكلامنا، بل كان ينشئ إنشاؤه و يخلق كلاما خاصا به.

و بحسب تصور الجرجاني لبنية النص بمكوناته المحورية المختلفة، و تشابكت مستوياته و بعلاقة المنشئ بالإنشاء وبالمتلقي، المتجسدة فيه، تصبح الترجمة التي لا تريد أن تكون إنشأ جديدا بل تود أن تظل ترجمة إحدى أكثر عمليات التمثيل الفكري و التعبيري تعقيدا و تداخلا و تطلبا للضوابط الصارمة. وهذا ما يمثل أفق الترجمة في المشروع الثقافي العربي و حدودها في آن واحد، أي عوائقها، لأن المسألة ستظل دائما مرتبطة بالسؤال التالي، هو كيف نحافظ على البنيوية و الرمزية للنص مع تفجير المعنى و توليد الفكرة الجديدة الوافدة من الجوف اللغوي العربي ذاته؟.

يطرح مثل هذا السؤال، بصفة خاصة على العاملين في ترجمة الفكر السياسي و الاجتماعي أو حتى على منهجيته، وذلك من خلال مشكلة المصطلح. إن مشكلة المصطلح تبرز لنا بقوة فور محاولة تجسيد مفهومات شائعة : كالديمقراطية ، الديكتاتورية و الإمبريالية. وهذه المصطلحات إذا أخذت من زاوية المقالة السياسية، تعد من أكثر المصطلحات سرعة في حضورها، إلا أن ذلك لا يعني بأنها قد أوجدت سياقاً فكرياً أو تحليلاً متناسقا بالضرورة، إذ وعلى العكس من ذلك فإن الخطاب السياسي العربي لم يعاني سابقا من الخلط و الازدواجية بالقدر الذي يعاني منهما اليوم نتيجة تكاثر المفردات و التأويلات لكلمة نبتت خارج الفضاء الثقافي العربي ذاته. فالذي يتحدث اليوم مثلا عن اللائكية laïcité (التقليد النظري الفرنسي) أو حتى عن Sécularisation - التقليد النظري الأنكلو-سكسوني- لا يدرك غالبا أي معنى بالضبط يريد تبليغه -أو على الأقل- هو بالذات، قبل غيره. فهل هو يريد الحديث عن العلمانية (من العلم) أم عن العلمانية (من حياة العالم) أم عن الاديوية أو عن الدهرية (ترجمة جمال الدين الأفغاني) أو عن حياة الدين تجاه الدولة؟

و ما يقال عن المقالة السياسية ينطبق هنا أيضا عن الخطاب الأدبي في عموميه. فالمصطلحات الشائعة اليوم: كالسريالية و الكلاسيكية و الرومانسية على الرغم من تكرارها، فإن حضورها لم يكن ليعني حدوث تطور ملحوظ في مستوى التعامل معها كمفاهيم أو كأفكار و تجليات مذهبية و مدرسية جديدة و افدة بقدر ما هو انعكاس لما يمكن ان نسميه بالإنفتاح اللغوي الذي يشبه حالة التورم و التي لحقت بالمشروع الثقافي العربي ككل. فالتورم و الإنفتاح

المذهبي يتسم غالبا، ككل أنتفخ مرضي، بسطحية شكله (العضو المنتفخ) و بمرضية عمقه. وهاتين الحقيقتان تنعكسان على واقع اللغة و الخطاب الثقافي العربي. ذلك ان العقائد الغربية المنقولة لم تعد اليوم عملة قابلة للصرف في المنطقة. و لقد أثبتت النخبة العربية بفشلها في إدارة الصراع الفكري و الحضاري مع الغرب منذ السبعينيات هذا الواقع. و لعله لم يبق إلا من حل سوى إعادة طرح القضايا من جديد و الخوض فيها، بدءا من الباب الرئيسي هذه المرة و ليس من البوابة الخلفية لثقافة النقل و الترجمة. و هو ما لا يتم إلا بتعريب كامل للمصطلحات الفكرية، الفلسفية، السياسية، الاجتماعية، العلمية و التقنية السائدة.

يرى عالم الألسنية دي سوسير أن اللسان -أيما كان اللسان- يبنى على مجموعة إشارات لغوية تعمل ضمن نظام محدد وقواعد ثابتة. و ليست الإشارة اللغوية في نظره تعبيرا أو تمثيلا للشيء الذي تشير إليه (كما عند أرسطو) بل هي وحدة لغوية مستقلة في بنائها الداخلي، تتألف من إتحاد لا يفصم عراه بين الدال (الصورة الصوتية التي تدرك مباشرة بالحواس) و المدلول (المفهوم) أو التطور الذهني الذي يفهم من خلال الدال، و لا وجود لأي من الدال و المدلول إلا في اجتماعهما في الإشارة. فكل منهما لا يشكل خارج إتحادهما سوى ركام أو كتلة لا شكل لها.

إن المهم في نظرية دوسيسير هو كيفية العلاقة بين الدال و المدلول، فهو يدحض الفكرة القائلة بأن اللغة لائحة من المفردات تقابلها لائحة من الأشياء لأن ذلك يفترض أن الأفكار توجد كاملة قبل وجود الإشارات اللغوية، و هذا موقف يرفضه دوسيسير رفضا بائنا بقوله: أنه لا كيان لأفكار موجودة سلفا، و لا كيان لشيء مميز قبل اللغة، و هذا قول ينطبق على نظرية الأنثروبولوجين الأمريكيين الذين يعتقدون أن وجود الشيء الخارجي لا يتم إلا من خلال إدراك المرء له من خلال قواعده الخاصة و مفرداته، إن معنى هذا بالنسبة لعملية الترجمة هو أنه من اللازم التأكيد قبل كل شيء، على مدى ارتباط المبادئ اللغوية للغة الأم - الأجنبية - و اللغة المنقول إليها بالمعالم الإنسانية و الوجودية لحياة الإنسان (و فق البعد الحضاري و الفلسفي و الأنثروبولوجي لهذه المعالم). لقد استطاع الباحث التونسي "المنصف الشلي" من خلال مقارنته لنظامين لغويين مختلفين في الجذور و الاستعمال أن يتوصل إلى حقيقة هامة وهي أنه من يتكلم العربية فهو عربي في كينونته و من يتكلم الفرنسية فرنسي في كينونته. و لا مجال للشك في أن الأول يختلف عن الآخر في وعيه و تفكيره و حياته النفسية و الاجتماعية و الأخلاقية. و هذا الفارق هو ما سهى الكاتب عن الإشارة إليه بوضوح يظل حاضرا حتى من خلال محاولة نقل البيان أو الخطاب الفرنسي إلى بيان أو خطاب معرب و مترجم. لماذا؟ إن السبب في ذلك واضح و لا يحتاج إلى تأويل كثير، فاللغة التي تشكل حاجة اجتماعية مباشرة هي أيضا تفرض ذاتها على الواقعة الاجتماعية الراهنة من خلال ما تمتلكه الكلمة من شحن و تاريخية مليئة بالرموز و الإشارات و الدلالات و المعاني. إنها تفرض نفسها لا فقط في مستوى القيمة الذوقية الجمالية و الحسية بالأشياء و إنما أيضا في مستوى القيمة التصورية التجريدية في الأفكار السياسية و الاجتماعية و الفلسفية. فنحن مثلا لو أردنا إطلاق صفة على رجل دولة، في اتجاه التعبير عن دوره البيروقراطي لقلنا عنه أنه "إطار" أو "كادر"، و هو الاسم الذي تجده عادة في المقالات السياسية و الصحفية و الإدارية.

و التي تشير بمعناها إلى شكل هندسي مربع له علاقة ضمنية بمرمية الإدارة المركزية. و بمجرد استعمال مصطلح كادر فإننا نجد أنفسنا في سياق معنوي محدد متمم بتراطبات تنظيمي معقد. و قد يصعب اليوم الحديث عن قيادة سياسية أو عن خبير إداري أو فني مختص من دون اللجوء إلى هذا المصطلح الوافد و المترجم.

إلا و أنه إذا كان هذا الاصطلاح له تأثير رمزي محدود على الفكر لما يتميز به من طبيعة إستعمالية صرفة فأن غيره من الترجمات، و خاصة في ميدان العلوم الإنسانية و الفلسفية و الفكر السياسي غالبا ما تكون حاوية لشحنة رمزية قوية، و كدليل على ذلك، فإن محاولة كتلك التي قام بها المؤرخ المغربي "عبد الله العروي" و الذي حرص على اكتشاف البعد الكيفي و النظري في تمايز في المصطلحات اللغوية السياسية من خلال كلمة " الحرية " في التراث العربي الإسلامي مقارنة بمفهومها اللاتيني الفرنسي، هي حرية بالمقابلة. لقد برهن "العروي"، و بدقة متناهية، إلى أي حد يمكن أن تكون الفوارق الاصطلاحية الفلسفية و السياسية المترجمة متباينة المعاني و المفاهيم من تجارب حضارية إلى أخرى، على الرغم من التشابه الشكلي الذي عودتنا به الترجمات. و لقد اكتشف هذا الاتجاه التحليلي الجديد و القائم على ربط اللغة بالمعنى و الاسم بالشيء عن ثراء هام في الفضاء اللغوي العربي مازال في حاجة إلى تمحيص و توظيف. ذلك أن الكلمة الواحدة يمكن أن يكون لها أكثر من معنى و أكثر من مدلول. فكلمة **satrebil** اللاتينية، لم تكن تعني في البداية سوى قدرة المواطن الحر (النبيل) في الفعل و الاختيار، مقارنة بانعدام هذه القدرة عند غير الأحرار أي العامة في روما القديمة. و لن يتطور هذا المفهوم في الفكر الفلسفي و السياسي و الأوروبي إلا مع نهاية الحقبة الإقطاعية و ظهور التيارات الرومانسية و التي أعطت المفهوم **etrebil** بعدا وجدانيا و فكريا و اقتصاديا و أخلاقيا جديدا، فأصبحنا نقرأ عن حريات التعبير و الحرية الفكرية و حرية تنقل السلع و الحرية السياسية و التي اكتست ضمن التجربة الغربية طابع الفردية الرأسمالية.

أما في الشرق فقد حصل غير ذلك. لقد ترجمت **etrebil** على يد رجالات الإصلاح و النهضة في بداية القرن التاسع عشر و لم يكن المقصود بها في البداية سوى الحرية السياسية في مواجهة الإستبداد. إلا أن إستعمال الكلمة قد تطور في إتجاهات أخرى كالحرية السلوكية و حرية الاجيال و حرية التنقل و حرية المرأة، و التي أصبحت هي الأخرى قيم لها انصارها في المجتمع العربي المعاصر. و الحقيقة فإنه إذا نظرنا إلى الفضاء اللغوي و الثقافي الذي يصدر عنه الخطاب الليبرالي العربي الحديث لأمكن لنا رصد الفوارق التي جعلت من تلك القيم و إلى اليوم مطالب شبه غريبة عن المجتمع الأهلي العربي حتى و إن كانت مرتبطة بنخبة صادقة تناضل من أجلها. لقد لاحظ "العروي" و بحق، كيف أن مفهوم الحرية في التراث العربي الإسلامي لا يمكن فهمه من دون المرجع التاريخي للاصطلاح. ذلك انه و إذا كان الفقيه مثلا يربط بين مفهومي الحرية (للإنسان المكلف) بمفهوم الرق (لغير المكلف) فإن البدوي العربي لا يفهم الحرية إلا خارج الدولة و خارج سيطرتها، و هو ما يتميز عن فهم الصوفي لنفس الكلمة عندما يعتقد بأنه ليس حرا إلا بالقدر الذي يتلخص فيه من نزوات نفسه. إنها معاني مختلفة لكلمة واحدة، لا يمكن فهمها إلا من خلال تداخل

الأزمة الثلاثة: حرية الجماعة و الحرية القانونية الشرعية و الحرية القانونية الشرعية و الحرية الخلقية المكونة لشخصية الفرد.

الخانة الفارغة و عدم قابلية الترجمة :

هكذا إذا عوض أن نعتبر غياب التماثل طبيعيا في أصل اللغة (كما بين ذلك بنفيس) نعتبر انطلاقا من الحجة الواهية أن الخانات الفارغة نقص في تحقيق الإمكانيات التوزيعية للغة فنجعل منها بالتالي قصورا أو عاهة، و إخلالا أو عجزا، و عنة أو إعاقة ، و شائبة أو هنة تبطل فكرة النظام في اللغة بحجة غياب التماثل، بحجة وجود هذه الثغرة. لا تتعامل النظرية من خلال هذا المنطلق ، أي باعتبار ما يسمونه إخلالا، مع اللغة المستعملة كما هي (مع نجاعة المنجز منها في الخطاب)، بطبيعتها اللاتماثلية مع "اللغة المثالية" (أي مع اللغة النظرية كما يفترضون أن تكون، نظاما تماثليا إزدواجيا تاما) لكن، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن للباحث أو اللساني أن يتبين مواضع الوهن في لغته هو، و دون أن يجعلها مقارنة بين اللغات ؟.

يقول لنا ديتشاسيك، أحد المدافعين عن هذه النظرة التوزيعية المثالية في اللغة : " لا يمكننا، بفضل وجود السياق أو الطرف الذي ينجز فيه القول، أن نتفطن لوجود نقص معجمي، عندما نتكلم لغة الأمومة التي حصلت لنا فيها ملكة واثقة و قد التحمت إن صح القول بطريقة تفكيرنا" من الأسهل بالفعل أن نقيس شيئا بمقارنته بشيء آخر نعتبره معيارا. تظهر الفراغات بوضوح أشد إذن عند مقارنة لغتين فأكثر. لذلك يخبرنا أننا: " عندما نترجم نتفطن أحيانا إلى أن بعض ألفاظ لغة ما لا مقابل لها في لغة أخرى، أي أن الألفاظ المقابلة ناقصة".

بهذا تكون نظرية الترجمة قد استحوذت على مفهوم الثغرة المعجمية فأدخلته في منظومتها. لذلك لا غرابة إن فكر بعضهم (دون التصريح بذلك جهارا، ومنهم مثلا بنتفوليبي و بيانتا) أن مفهوم الثغرة المعجمية ينبغي أن يدرك باعتباره " تعذر الترجمة " و ليس باعتباره نقصا أو عيبا. لا نعني بمفهوم "تعذر الترجمة" أو عدم إمكانية النقل استحالة الترجمة أو غياب عملية النقل أصلا بل نعني به عدم وضوح ارتياح و رضا عن الترجمة بسبب تشويش الفضلات الدلالية (دلالات ثانوية غير مرغوب فيها، تضمينات، تداعيات، غمزات تاريخية و ثقافية، تطور تاريخي.....) أو صمت جزئي (عكس التشويش)، في علاقة ترجمة من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف.

بعبارة أخرى، سنقبل فرضا، في انتظار تحليل أعمق، أن الخانة الفارغة تتمثل في ترجمة لفظة بسيطة، وحدة معجمية متداولة و مؤقولة في اللغة المصدر، بتركيب "مناسب" في شكل عبارة أو جملة أو إسهاب تحديدي غير ترجمي أو كل مركب مكون من ألفاظ لم تكن متداولة و ليست ممقولة في شكل وحدة معجمية أو ما يناسب الوحدة المعجمية في الاستعمال. و يقع التعرف على الوحدة المعجمية و ما يناسبها في أنها تمثل كلام دلاليا أو إشاريا و تستعمل على ذلك الأساس في اللغة الهدف. ويتميز المعنى العام لتلك الوحدة الدلالية بإمكانياته إعادة ترسيه (أي إعادة بنائه) من خلال جمع المكونات الجزئية لتلك الوحدة، لأن

المكونات ليست مركبة بطريقة خاصة و يمكن بالتالي لكل جزء أن يستبدل بآخر دون قيود في نطاق النمط الاستبدال الذي ينتمي إليه.

لكن، كي يبين علاقة الترابط المزدوجة بين المقارنة التي تهم أكثر من لغة (أي بيلغوية) و بين المقاربة الداخلية الضملغوية في نطاق اللغة الواحدة، يميز "يانسين" بين ثلاثة أصناف من الثغرات المعجمية، تشترك كلها كما يبدو لنا في كونها وقتية، كتب عليها ان تملأ:

1- تم الحالات التي لا نجد فيها ترجمات مباشرة للفظة، بل ترجمة للوحدة المعجمية التي تمثل الإسم الشامل (hyperonyme)، ما يسمى "الثغرات المعجمية بالاسم الشامل". و تكون فيها مثلا اللفظة العربية "حال" في علاقة مماثلة بالنسبة للفظة الفرنسية "oncle" الذي يعتبر من هذا المنطلق اللفظة الشاملة بالنسبة للفظتي "حال" و "عم" في العربية إذ تنضوي تحت اللفظة الفرنسية في الوقت ذاته "أخ الأم" و "أخ الأب" أي "oncle maternel" و "oncle paternel" تباعا:

2- الحالات التي نجد لفظة مشمولة (hyponyme)، ليس لها مقابل في اللغة الهدف (لا وجود في العربية مثلا للفظة "fabuleux" و لا لـ "fable" كذلك، فتستعيز العربية عن ذلك باللجوء إلى لفظة شاملة من الدرجة الثانية : "حكاية شعبية منظومة").

3- الحالات التي نجد فيها مطابقة دلالية مثل "rivière" / "fleuve" التي لا تتناسب و الإنجليزية "river" / "stream" و لا العربية "Φ" / "نهر". تعتبر هذه الحالات ثغرات معجمية لعدم توافق المعالم الدلالية التي تكونها. لأن لفظة "fleuve" في الفرنسية تشير إلى مجرى مائي يصب في البحر بينما يصب "rivière" في مجرى مائي آخر، في حين يقوم التمييز في الإنجليزية على حجم المجرى المائي و ليس على نهاية مصبه. و لا يقابل "rivière" / "fleuve"

في العربية غير لفظة "نهر" أو "بحر" في القديم، إذ أن لفظة "وادي" تناسب واقعا جغرافيا مختلفا، لا تعرفه الإنجليزية و لا الفرنسية. هكذا نرى أن الامر يتعلق في ثلثي الحالات بعلاقات تقاطع أو تضمين و لا سبيل للحديث عن توافق أو تطابق أو تماثل.

لكن مقارنة من قبيل تلك التي يقدمها بعض اللسانيين ومنهم كمبنهوت (campenhoutdt) الذي نرى فيه نموذجاً مثاليا من هذه المقاربات و هو يتميز بوضوح الرؤية، بينما لا نراها إلا بطريقة ضبابية عند غيره — ليست مقبولة إلا إذا سلمنا أنه من الممكن أن يكون اللفظ الإنجليزي اسما شاملا للفظة العربي عريية و العكس بالعكس، أي بعبارة أخرى ان تكون هناك إمكانية المقابلة النظرية للسلمات الدلالية بين اللغات، في ضرب من التحليل المقارن للمكونات. وهو ما يقبل به بالطبع كمبنهوت في

من النبات، نعني بها لفظة "قش"/"حطب" التي نشير بهما إلى النبات أو الشجر الميت تباعا أو إلى كليهما إذ تفيد لفظة "حطب" وحدها "الزرع أو الشجر الجاف".

عندها يصبح جدول التوزيع على هذا الشكل :

حي : أ.إنسان	ب.حيوان	ج.نبات	د.شجر
ميت: أ.ب	جثة/حيفة	ج. قش/حطب	د.حطب

يظهر هذا الشكل عدم تطابق تام بين التوزيعين، بخاصة إذا أضفنا إليه لفظة "جثمان" التي لا تستعمل إلا للإشارة إلى الميت من البشر. هل يعني هذا أن إحدى اللغتين ناقصتين، متخلفة، أو غير سلمية؟ يتعلق الأمر، حسب رأينا، باختلاف التجارب البشرية و بخاصية عدم التماثل في اللغات و هو لا يعدو ان يكون تعبيرا مبتذلا عن خاصية " تعذر ترجمة" الألفاظ و بالتالي عدم جدوى مفهوم الثغرات المعجمية إذا كان هذا هو المراد به.

لكن مادامت هذه " الثغرات المعجمية" تمثل نقصا أو عيبا، فإننا نفهم عندها كيف يمكنها أن تمثل عائقا للتخاطب، و إجحافا أو مانعا، لهما تأثير سلبي على اللغة، مثلما يقول ديتشاسيك .لذلك تراه ينادي بالمبادرة إلى ملء هذه الفراغات : " لأسباب تواصلية، نرى انه من البديهي ملء الفراغات " و لا فائدة في التأكيد على هذه النظرة المتسلطة التي تسعى عن وعي أو عن غير وعي إلى جعل جميع اللغات معدلة على نموذج أرقى، لن يختار دون شك ضمن لغات شعوب بدائية من أدغال إفريقيا. هذه التعليمات تذكرنا بالميلولات التنظيمية التي نعرفها علماء المصطلحية و اللفاظية. تعليمات تؤكد ضمنا رغم ذلك أن الثغرات المعجمية يمكن ان تسد و تطمس و أن التنظيم وارد بعبارة أخرى، ليست الثغرة المعجمية إلا حادثا عرضيا في اللغة يتداركه الزمان ، و ان شغل اللغة الشاغل ليس إلا ترقيع الثقب المعجمية كلما جاءنا من ينبه إلى وجود كوة او شرخ فجوة.

ويبدو لنا ان لا فائدة في الاكيد على المسافة التي تفصل هذا الطرح، بعد إنزلاقاته المتعددة، عن تمثل ديلوز لمفهوم الخانة الفارغة، إذ انه ابتعد حتى المسخ عن المفهوم كما أراده صاحبه. أي محركا لديناميكية اللغة و الفكر و النظام و مثبتا لما حدس به "بنفست" عن الطبيعة غير التماثلية للغة.

و من زاوية النظر هذه فقط، نفهم لماذا لا تحدد اللغات اعتمادا على إمكانياتها بل اعتبارا ممنوعاتها أو لتقيدها. فما تشترك فيه جميعها يجعل من كل منها لغة من اللغات وما تختص به كل واحدة من القيود يمنحها هويتها لغة من اللغات وما تختص به كل واحدة من قيود يمنحها هويتها لغة قائمة بذاتها. لهذا فهي تعرف بحسب المنجز الخطابي الذي ينتج عن الموانع و التقييدات المسقطة على عجينة الإمكانات و ليس من الافتراضات التي تمثل الموارد اللسانية المشتركة بين كل اللغات البشرية المعروفة. بعد هذا كله، لا بد أن نتخلص من الفكرة السائدة القائلة بأن عدم التناظر و النقص يمثلان إعاقا أو عيبا في اللغة.

فنحن نرى عكس ذلك تماما : هذا "النقص" المزعوم هو الذي تقوم عليه ديناميكيتها و إبداعيتها. و إلا فإننا سنخلط بين اللغات الاصطناعية أو الصورية الشكلانية التي تقوم على مبدأ التمامية الأمثل. كانت تلك اللغات الاصطناعية مطلبا نظريا أو قل حلم الوضعية المنطقية منذ "فريغة"، و "راسل"، و "كرانب"، و "مناغيو"، إذ كانوا يسعون -بطرق مختلفة- إلى جعل اللغة الطبيعية تقترب أكثر ما يمكن من اللغة الصورية فأقاموا لها قالبا نظريا او نمطا تفسيريا و آليات منطقية دخيلة عن جوهرها -لأنها موضوعة أصلا للغة صورية، و تتضارب و الطبيعة غير التناظرية للغة. حان الوقت الآن لتجاوز مثل هذا الخلط. ليس النقص في إحدى خانات الجدول عاهة بل محركا و ملكة، نعم ملكة إبداعية و حرية تصرف تعبيرية، في مستوى هذه النقطة من التحليل، نستطيع ان نعيد صياغة قولة مشهورة لأنها أقرب إلى واقع اللغة الطبيعية، فنستعيز عن الإقرار بان " اللغة ناجعة رغم نقصان أنماطها الاستبدالية " بقولنا " ان اللغة ناجعة بفضل نقصان أنماطها الاستبدالية ".

و كي نلخص تاريخ تحويل و جهة مفهوم الخانة الفارغة، سنؤكد على إن أصل القضية يكمن في وجود نقطتين هامتين لكنهما متناقضتين، متنافرتين، وقع دمجهما في إشكالية واحدة، نعني بها قضية الترادف بين اللغات (بصرف النظر عما إذا كانت حقيقة أو مزعومة). و هكذا و اعتمادا على الفسحة العائمة الافتراضية التي وسمت خطأ بالفارغة - لا بد من التأكيد هنا أن مفكرا مثل "ديلوز" لا يمكنه الوقوع في مثل تلك الأخطاء، إذ كان يقول "لا يمكن فصل البنوية عن فلسفة متسامية جديدة، تكون فيها الأولوية للحيز و ليس لما يملا ذلك الحيز " أصبحت الخانة الفارغة خانة بيضاء، و ثغرة، و نقصا. و جدت نفسها، بعد إن كانت محركا للنظام و ضامنا لديناميكيتها باعتبارها افتراض لساني لنمط استبدالي موضوعي أو ضمني، و جدت نفسها في مفترق اللغات بين حجري رحي المقارنات، و وسيطا بين أنظمة التعبير في عملية الترجمة. انتقلت إذن من الحيز الديناميكي إلى موقع توزيعي ثم إلى فراغ في جدول نظري يقارن بين لغتين. وهكذا يعلمنا تحويل وجهة "الخانة الفارغة" كيف تكون الإنزلاقات الدقية غير المحسوسة أخطر الإنزلاقات و أشدها أذى.

4- ماذا لو لم يكن غير الثغرات المعجمية ؟

من الوهم أننا نعتقد أننا نستطيع جمع الثغرات المعجمية في قائمة نغلقها بمفتاح النقطة النهائية ثم نستريح فنجعل حدود الثقب المعجمية واضحة في معجم يخصص، في العربية مثلا، لهذا الغرض نطلق عليه اسم " معجم الثغرات المعجمية " و واهم من يكتفي بذكر ما عثر عليه صدفة من الامثل، يستشهد به ضمينا على كمال الانماط

الإستبدالية. و لن نقول شيئاً عنن يقوم بضبط لإحصاءات و يقدم نسبا مئوية، فذلك من السذاجة بمكان. و عليه، فمن يقول، مثلما يفعل ديتشاسيك، إنه ينقص الفرنسية نقيض للفظة " cher " (رخيص) و أن " bon marché " لا تفي بالحاجة، و يعتبر بموجب ذلك ان الفرنسية ناقصة مقارنة بلغات أخرى، أو أن الإسبانية لا تملك لفظة مخصوصة للإشارة إلى فطور الغذاء و لا إلى ما تشير إليه الإنجليزية بلفظة " breakfast " (فطور الصباح)، فإنه يقول بالتوازي إن العربية لا تملك ألفاظاً مناسبة للإشارة للاول و لا الثاني، لأنه سيعتبر العبارتين " فطور الصباح " و " فطور الغذاء " ثغرات معجمية. ليس هذا كلاماً عقيماً، خلفاً ظاهراً فحسب، بل هو خاصة سذاجة لسانية بإمتياز. فمن يزعم ذلك في سذاجة من يعلن انه لا يوجد بين الإنجليزية و الإيطالية إلا 8 % من التباعد أو الاختلاف. و هو في سذاجة من يجتهد في تحديد نسب فراغ الخانات فيتحدث عن خانات نصف فارغة، و لا ندري لماذا لم يفكر عندها في الخانة الربع فارغة مادام ميزانه بهذه الدقة، و هو في سذاجة من يزعم أنه يوجد بين الإنجليزية و الفرنسية تماثل يكاد يكون تاماً لقرب اللغتين من بعضهما لولا بعض الحالات الشاذة من الثغرات المعجمية، و يطفق يسرد علينا ما تيسر له من ذكرها، حتى يمنح لنفسه صك التوبة. وهكذا قرر أحدهم، بعد ان سرد بعض الأمثلة عن الثغرات المعجمية التي رضي أن يعترف بوجودها بين الإيطالية و الإنجليزية، أن يصرح دون أي تحفظ، انه يوجد، من وجهة النظر الدلالية، تطابق (isomorphisme) بين الإيطالية و الإنجليزية.

يتمثل الإشكال الحقيقي في معرفة حدود المقارنة، إن سلمنا طبعاً بإمكانتها أصلاً، إن لم نفعل ذلك، يستحيل أن نتحدث عن وجود تطابق واحدة بين لفظتين من لغتين متقاربتين من حيث الاصول مثل الفرنسية و الإيطالية او الإنجليزية و الألمانية أو متباعدتين تباعد العربية و الصينية، دون الخروج عن حدود المنطق. فهل يمكن أن نترجم " je " إلى "أنا" أن نتحدث جادين عن تطابق بين الضمائر الفرنسية و الضمائر العربية او الإنجليزية أو الإيطالية أو الألمانية دون وجود أي " خانات فارغة " و أي تفاوت أو عدم تماثل ؟ هل ثمة لفظة واحدة من لغة ما توافقها لفظة أخرى من لغة أخرى مهما كانت قرابة اللغتين ؟ هل هناك في العربية ما يناب في الفرنسية أسماء الظرف المكنوة من صيغة في صيغة المؤنث مع الاحقة " -ment " .

و هل تتناسب هذه مع الإنجليزية التي تنتهي بـ " -ly " أو الألمانية التي آخرها " -lich " ؟ أليس لكل تعبير تاريخه و أصولها و قاعد إستعماله و بالتالي دلالاته و إنجازاته الخطائية التي لا يمكن أن تتطابق إلا إذا وقع غض النظر عن الفوراق التي تفصل بينها ؟ هل يوجد في اللغات الهند أوروبية ما يناسب من قريب أو من بعيد الصيغ العربية " فعال، فعول، فاعيل، مفاعلة، إفعوعل ،..... " في مدلولاتها او ما يغطيها تماماً دون تفاوت ؟ ألا يقف المترجمون المحترفون في كل مرة على تفاوت الأنظمة اللسانية بإعتبارها إختلافا في التجارب المعيشة.

مراجع البحث

المراجع بالعربية:

١. مجلة لوبوان الفرنسية - مقالة " معرض باريس الدولي للكتاب " - العدد: ١٥/٨٦٩ مايو ١٩٨٩.
٢. الأمير مصطفى الشايطي : المصطلحات في اللغة العربية. المجمع العلمي - دمشق. مجمع اللغة العربية. الطبعة ١٩٦٣ ص ٢٧.
٣. نفس المصدر السابق ص ٢٧.
٤. فرانز روزنتال : مفهوم الحرية في الإسلام (ترجمة معن زيادة و رضوان السيد) بيروت ١٩٧٨ ص ٨٥ - حول الفاربي -.
٥. هشام جعيط : الشخصية العربية الإسلامية و المصير العربي المشترك ص ٢٣ بيروت دار الطليعة - مايو ١٩٨٤. الفصلين الاول و الثاني .
٦. رضوان السيد : المصطلح العربي السياسي الحديث. منبر الحوار العدد ١٠ ص ٧.
٧. خير الدين التونسي : مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك: (نشرة معن زيادة) ١٩٧٨ ص ٢١٠.
٨. نفس المصدر ص ٢٥.
٩. ليس لدينا هنا أي ما يأخذ على كلمة كادر ب : إطار، و إنما كل الذي أردناه بهذه الملاحظة هو التلميح إلى أهمية العلاقة بين الاسم و الشيء ، وما ينتج عن تلك العلاقة من مفاهيم و تصورات إدارية و تنظيمية جديدة.
١٠. نفس المصدر ص ١٤.
١١. لا شك بأن هذه العلاقة الجدلية تختلف عن مفهوم الحرية في مضمونها البرالي الذي بشرت به الفلسفة القرن التاسع عشر و القرن العشرين، الأوروبية.
١٢. اللسان العربي : العدد ٢٩/١٩٨٥.
١٣. حول قضايا المصلح يوجد عدد من الأعمال حرية بالنظر و المتابعة. نذكر منها دراسة الباحث التونسي محمد رشاد الحمزاوي. مدير برنامج " راب" الدولي و المعنونة : المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التنميطة. اللسان العربي ص ٢٤/١٩٨٥ الرباط.
- حول هذا البحث أيضا راجع بحث الأستاذ على القاسمي حول النظرية العامة لوضع المصطلحات و توحيدها و توثيقها. اللسان العربي ص ٧ العدد ١٨/١٩٨٠ الرباط.
١٤. مازال الدستور التونسي ينص على مفهوم الأمة التونسية. و في تونس أيضا فإنه من العادي جدا الآن أن يسمع الحديث عن مجلس الأمة عوضا عن مجلس النواب.
١٥. يعرض عبد الله العروي مقترحه في كتاب مفهوم الإيديولوجيا. نشر دار التنوير و المركز الثقافي.
١٦. ليست هذه المصطلحات سوى نماذج من خطاب متكامل أصبح له موقعه اليوم ضمن الإنتاج الثقافي و الفكري العربي.
١٧. الإحصاء صادر عن منظمة الاليسكو في عام ١٩٨٢ و قد أعيد نشر نتائجه في مجلة اللسان العربي .
١٨. نفس الوثيقة - الاليسكو - تونس. ١٩٨٢.

المراجع بالفرنسية: